الاتحاد الإشتراكي
للقوات الشعبية

# من الوثائق التاريخية للاتحاد الاشتراكي

يناير 1975

اطلاع الشباب على مضمون الوثائق والمواقف للاتحاد منذ نشأته، يمكنه من معرفة تطورات وضعية البلاد، وكذلك التطورات المستمرة التي طرأت على الاتحاد من خلال نضالاته ومحطاته.

ان عرض الوثائق هو الطريقة الموضوعية لفهم الاسباب والاسس لاختيارنا الاشتراكي.

وهكذا سوف يطلع الشباب على قرارات مؤتمر الاتحاد الاشتراكي بعد انعقاده منطلقا من معرفة اطارها التاريخي حتى يدرك معناها وينظر اليها بموضوعية التحليل الشمولي والجدلي المعتمد على ربط الواقع دون عزل بعضه عن بعض.

# قرار المؤتمر الجهوي الاستثنائي لحزب الاستقلال يوم 25 يناير 1959

ان المؤتمر الجهوي الاستثنائي لفرع حزب الاستقلال ومنظماته المختلفة المجتمع في هذا اليوم:

نظرا للضرورة الاكيدة في توحيد جميع القوات الوطنية في هذه الفترة الحاسمة التي يجتازها المغرب لتحقيق التحرير والعدالة والديمقراطية ونظرا للاخطار التي تهدد وحدة البلاد وكيانها ولمحاولات الاستعمار في اعادة سيطرته على المغرب، معتمدا على الوصول الى هذه الغاية على التقسيم الذي تعيش عليه حزبة العمل والوسائل التي مايزال يتمتع بها الاقطاعيو وعملاء الاستعمار كما يعيش عليه فقدان الشعور الذي تتسم به بعض العناصر التي اعمالها الطموح وحب السيطرة الشخصية.

ونظرا لكون واجب كل مسير هو خدمة المصلحة الوطنية لا استخدام الوطنية الشعبية لاكتساب مناصب وامتيازات ذات صبغة اقطاعية

يتأسف على عجز اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال الذي يترك فراغا خطيرا في قيادة الحزب كما يندد بفقدان الشعور عند بعض اعضائها الذين بدؤوا يعتبرون ثمرات الحزب ملكا شخصيا ويستغلونه استغلالا يتجاوز الحدود اللائقة ويتنافس أحيانا مع المصلحة الوطنية كما وقع أخيرا في الاتجاه الذي اعطى لجريدتي «العلم» و«الاستقلال».

ويستنكر التسامح الخطير الذي يقابل به بعض أعضاء الحزب على اختلاف درجاتهم رغم ان سلوكهم في الحكومة او الادارة او الهيئات السياسية قد سبب ضررا خطيرا بالمصلحة الوطنية او بحقوق الناس، وبالتالي بسمعة الحزب.

ويندد بالعراقيل التي وضعت في سبيل انعقاد المؤتمر الوطني طالما قرر واعلن عنه منذ سنة 1955 وهو وحده الذي من شأنه ان يعطي للحزب ارادة وخطة وفق رغائب الامة.

ويعلن عن استقلال فروع الناحية عن الادارة المركزية العاجزة وممثلها المفتش الجهوي، كما تعلن عن حزمها في ان تنظم نفسها تنظيما ديموقراطيا لكي تعطي للوطنيين من جديد اطار العمل وتحت

ما هم في حاجة اليه من إيمان وتجرد وحماس لمواصلة السعي في سبيل تحقيق الاهداف الوطنية.
ويهيب بسائر المخلصين لمقاومة حملات التضليل والبلبلة التي يقوم بها أعوان الاستعمار الشاعرين وغير الشاعرين من أقطاعيين وخونة وعملاء، وبذلك تتجند الجماهير الشعبية للنهضة المباركة التي تفرضها المرحلة الحاسمة في سير البلاد نحو تحقيق الاهداف الوطنية للتحرر من القيود العسكرية والاقتصادية وبناء صرح ديموقراطية واقعية.

وان المؤتمر الجهوي الاستثنائي لحزب الاستقلال:

اذ يؤكد الاهمية الوطنية التي يكتسيها الكفاح الذي تخوضه الامة من أجل تحررها الاقتصادي هذا التحرر الذي يعتبر فصل الفرنك المغربي عن الفرنك الفرنسي نقطة بدايته.

يوجه النداء لكل مواطن ليدرك مغزى هذه المعركة ويتحمل عن وعي ورضى حظه من الجهود والتضحيات في مساواة وعدل.

ويطالب بأن تنهج سياسة تقشفية حقيقية مجدية تعمل بالخصوص على وضع حد لبعض العوائد التي تناسب الحياة: حياة السهولة والرخاء ولا تطابق الامكانيات والمصالح المفروضة.

ويلح في ان يضرب بشدة على أيدي الذين يحاولون المس بمعنوية الشعب ووحدة البلاد وكيانها كيفما كانت وضعيتهم أولئك المجرمين وسمعتهم

وان المؤتمر الجهوي الاستثنائي لحزب الاستقلال وهو على علم بالعراقيل والصعوبات التي تعترض طريق الامة في سبيل تحقيق اهدافها الوطنية شاعر بالارث الثقيل الذي خلفه الاستعمار واستفحل بعد مرور ثلاثة سنوات من الضغط والاهمال وتوالي الاخطاء المنكرة

يحيي الحكومة التي يرأسها الاخ عبد الله ابراهيم ويثني على تأييده التام لها فيما هي مقدمة عليه من جسيم المهام للتصفية والاصلاح.

ويؤكد تعلقه بصاحب الجلالة محمد الخامس رمز الكفاح الوطني.

يجتاز المغرب مرحلة حاسمة في تاريخه الوطني، حيث يخوض معركة فاصلة في سبيل التحرر والبناء يجد فيها نفسه وجها لوجه امام الاستعمار الذي يعمل جاهدا باستمرار سيطرته المحافظة على امتيازاته تحت ستار الاستقلال الشكلي.

- وبعد ثلاث سنوات من التردد والجمود والحيرة ضعف خلالها حماس الجماهير الشعبية وكادت ان تدفع بالبلاد الى شفا الحافة.
- وفي الوقت الذي استرجعت فيه القوات الوطنية اندفاعها وحماسها، وفي الوقت الذي استطاعت في الجهود المتواصلة الفعالة ان تستخلص وسائل التحرر والبناء وتوطد دعائمها.
- وفي الوقت الذي نشاهد قيام حملة من الدرس والبلبلة والتفرقة نجد في تكاثر الهيئات السياسية المصطنعة ساعد التحطيم معنوية الشعب، وصرفه عن المعركة الحقيقية التي يرفضها تحقيق الاهداف الوطنية
- وان الموقعين على هذا الميثاق المقدر بين لمسؤوليتهم امام خطورة الساعة وفيهم مسؤولون عن منظمات سياسية وأخرى مهنية وثقافية
- سواء منهم رجال الصناعة والعملة والفلاحون والتجار والطلبة.
- وكلهم ان كانوا ينتمون الى منظمات سياسية مختلفة واوساط اجتماعية متعددة فأنهم تجمعهم جميعا رغبة متعادلة صادقة في الوحدة والعمل الوطني.

يعلنون:

- أنه لا يوجد اي تناقض بين مصالح العناصر التي تؤلف الشعب المغربي وان الاتحاد وحدة كفيل باحباط المطامع الاستعمارية وتحقيق الاهداف الوطنية يؤكدون:

- أن الهيئات السياسية في شكلها الحاضر اصيبت بالتعفن ولم تعد صالحة للقيام بتربية الجماهير وتجنيدها للمهام البنائية بل صارت أداة للتفرقة ووسيلة لاكتساب مراكز شخصية او للاحتفاظ عليها، هذا ان لم تمهد السبيل لتدخل اليد الأجنبية ولم تسخر في خدمة مصالح خسيسة متسترة. لذلك فان الموقعين على هذا الميثاق استجابوا لنداء ضميرهم ووطنيتهم ولارادة الجماهير الشعبية المصممة على توطيد وحدتها وتقوية ايمانها وتجردها لخدمة الصالح العام، تلك الخصال التي كانت سر الانتصارات التي احرزها الوطن على الاستعمار.

يقررون:

- التخلي عن مناهجهم الحزبية والوانهم السياسية، وفي غمرة الاخوة الصادقة يؤسسون: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

حيث سيجد كل مواطن مجالا للعمل الإيجابي في جو من الوضوح والحماس له وذلك لتحقيق الاهداف التالية :

- الدفاع عن الاستقلال والوحدة الكاملة للتراب الوطني
- جلاء القوات الاجنبية وتصفية مخلفات الاستعمار من القيود العسكرية والاقتصادية والفنية
- مواصلة سياسة التحرر الاقتصادي لضمان التشغيل الشامل والعدالة الاجتماعية
- تحقيق الاصلاح الزراعي الذي هو شرط لرفع مستوى معيشة جماهير الفلاحين
- انتهاج سياسة التصنيع وتأميم المرافق الحيوية للاقتصاد لضمان ارتفاع المدخول القومي ارتفاعا مطردا لفائدة جميع السكان
- الاسراع بتحقيق اصلاحات جوهرية في الادارة وتكويس الاطارات وفقا لمقتضيات الاستقلال.
- اتباع السياسة المعقبة في التعليم تطابق روح التطور العصري للمغرب وتحافظ على مقوماته الروحية
- اقامة ديموقراطية واقعية تضمن لجميع المواطنين تسيير شؤونهم سواء في الصعيد الوطني او المحلي في دائرة ملكية دستورية
- مساعدة الشعب الجزائري المكافح من أجل تحريره وتحقيق وحدة المغرب العربي في نطاق الوحدة العربية والتضامن الافريقي
- تطبيق سياسة خارجية مبنية على مبدأ عدم التبعية والتعاون الحر والتضامن مع الشعوب المناضلة من اجل التحرر على اساس تقوية دعائم السلام العالمي.

ان المجلس الوطني الاول للاتحاد الوطني للقوات الشعبية المنعقد بالدار البيضاء بتاريخ 6 دجنبر 1959 بعد ما استمع الى تقرير الكتابة العامة عن الحالة السياسية والاقتصادية وشؤون التنظيم الاتحادي.

وبعد الانصات الى البيانات المختلفة التي ادلى بها ممثلو الاقاليم؛ وبعد ما تناول بالدرس المستفيض هذه التقارير والبيانات، وعلى ضوء استعراض الوضعية السياسية في الداخل والخارج، يعرب عن ابتهاجه بالوعي الشعبي المتزايد الذي أدى الى تعبئة القوات الشعبية في معركتها الوطنية ورفع خدمة التحزب والتردد وتطارح المسؤوليات. يجلس بارتياح اقبال الشعب المتزايد على صفوف الاتحاد الوطني الذي فرض وجوده في الداخل ونال مكانة مرموقة في الخارج في مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر يحيي باعتزاز وفخر المكاسب الوطنية التي اقتلعها الشعب بكفاحه الوطني والتي كان من بينها التدابير الاقتصادية التي تقدمت الحكومة بها لمصادقة رئيس الدولة والتي دخلت في حيز التطبيق منذ فاتح 17 اكتوبر الاخير وذلك ضمن التحرر الاقتصادي الكامل والذي هو من اهداف الاساسية للاتحاد الوطني. يعتز بالثقة الى استعادها المغرب في المحفل الدولي وبدور الفعال الذي يلعبه في جميع المنظمات الدولية. يبارك ويؤيد عدم التبعية التي اصبحت حقيقة واقعة والتي هي السياسة الرشيدة التي أقرها ميثاق الاتحاد الوطني. يلاحظ انه في الوقت الذي تعمل فيه عناصر وطنية شعبية من بين اعضاء الحكومة لتحقيق الاهداف الوطنية وتتجاوب في عملها هذا مع ارادة الاتحاد الوطني واهداف ميثاقه يتجلى في اطراف هذه الحكومة نفسها وفي الارادة التي يجب ان تكون تابعة لها ومنفذة لتعاليمها نوع من الشذوذ والمعارضة، والعمل لاحباط المشاريع البناءة الشيء الذي لا يوجد له نظير في النظم المتعارفة. يندد بهذا التناقض الذي يساعد على انتشار المسؤولية ويزيد في فساد الجهاز الاداري وتعفنه. يطالب باصلاح هذا الجهاز وذلك بتطهيره من عناصر الفساد واخضاعه للسلطة التنفيذية التي يجب ان تؤلف كلا متضامنا لا يتجزأ لوضع مقاييس منطقية للحكم مطابقة لقواعد النظم السليمة. يلفت نظر الشعب الى تجلي هذا التناقض بصفة خاصة في تصرفات قوات الامن وعدم خضوع المسؤولين للانظمة الادارية المتبعة في الحكومة لقرارات تناقض ومقتضيات القانون بدون الرجوع الى المسؤولين في الحكومة المفروض فيهم مباشرة المسؤولية في هذا الميدان. وبينما يرجح للانتخابات البلدية والقروية فان المجلس الوطني يحتفظ في الاعلان عن موقفه من هذه الانتخابات الى أن تستوفي اللجنة الادارية الوطنية المعلومات الكافية حول الاجراءات المتعلقة بها خصوصا وقد اطلع على البيانات ممثلي الاقاليم عن الظروف التي تتابع فيها تسجيل الناخبين في بعض الاقاليم.

## في الميدان الاقتصادي

ان المجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية يحيي بانتهاج المشروع في اعداد التصميم الخماسي الذي يجب ان يتوخى اكمال التحرير الاقتصادي ويدفع بالبلاد في مرحلة التجديد الفلاحي والتصنيع الى التشغيل الكامل لليد العاملة المغربية على ان تستهدف هذا التصميم هيمنة الدولة على مرافق الانتاج القومي وبشرط أن تخضع ميزانيته في سنوات التصميم لمقتضيات مراجعة أسسها ويصرفها في المرافق المنتجة الملبية لحاجيات البلاد الاساسية .

## في الميدان الفلاحي

وفي ما يرجع للميدان الفلاحي على الخصوص فنظرا لضرورة تطوير التوازن بين الحواضر والبوادي الذي يتطلب اصلاحا فلاحيا جريئا فإن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اذ يعتبر ان الارض تراث وطني للامة يطالب:

1- بالاسراع في تعميم عملية الاحياء للاراضي الزراعية التي يتوقف عليها كل اصلاح

2- فيما يرجع للاراضي الجماعية يطالب بأن تتكون في دائرتها تعاونيات فلاحية تتألف من مجموعة وحدات الانتاج .

3- فيما يرجع لاراضي المخزن والاحباس واراضي الحونة واراضي المعمرين التي تم استرجاعها فإن الاتحاد الوطني يطالب بأن تشرف على استثمارها مراكز الاشغال محافظة على مستوى الانتاج

4- وفيما يرجع لعموم الاراضي المغصوبة يطالب بتكوين مكتب لاسترجاعها بالبحث عن الاراضي التي مازالت في ايدي المعمرين او المغاربة والتي يتملكونها بغير طريقة شرعية او مشبوه فيها وهذا يقتضي البحث عن أصل الملكيات

5- كما يعهد لهذا المكتب بحيازة الاراضي الغير المستثمرة بكيفية عالمة وكذلك الاراضي التي تقتطعها الدولة من الاراضي المستصلحة أو المجهزة من الميزانية العامة

## كما يطالب الاتحاد الوطني

1- بالاسراع في تكوين بنك مركزي للقرض الفلاحي وتقرير سياسة في القرض تتفق مع اهداف الاصلاح الزراعي

2- بتكوين مكتب للري ومكتب لتجهيز المناطق الصالحة

3- بتنظيم تسويق المنتوجات الفلاحية واسقاط الترتيب عن الفلاحين

الصغار، وعن التعاونيات الفلاحية الداخلة في الاصلاح الفلاحي
وأخيرا يطالب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بتوجيه عناية
خاصة لمشكلات الاطارات الفلاحية التي يتوقف عليها نجاح الاصلاح
الفلاحي بصفة عامة.

## في الميدان الخارجي

وفي الميدان الخارجي يسجل المجلس الوطني بارتياح الجهود التي تبذل
لجلاء القوات الاجنبية عن الوطن ويطالب بالمزيد من الحزم في
معالجة هذه المشكلة نظرا للخطر الداهم الذي يتهدد وجود هذه القوات
على بلادنا التي تريد ان تتفرغ لبناء استقلالها بعيدة عن الا-لاق
والنزعات بين المعسكرات كما يطالب بالعمل لاسترجاع ما بقي من
ترابنا الوطني تحت الاحتلال الاجنبي.
والمجلس الوطني يحيي كفاح شعب الجزائر المجاهدة، ويؤكد تضامن
القوات الشعبية معه في جهاده ويوجه نداء الى الحكومة
الفرنسية لتضع حدا للاعتداءات المتتالية في الجزائر وذلك بالدخول
فورا في مفاوضات مع ممثلي الثورة الجزائرية الذين انتدبتهم
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والذين يتمتعون بكامل
ثقة الشعب الجزائري لتحريره بكامل الحرية.
والمجلس الوطني يعتبر استقلال الجزائر اساسا لبناء المغرب العربي
الذي يجب ان يساهم في تدعيم كيان الامة العربية، والمجلس
الوطني يساند حركة التحرير الافريقية التي تعمل لتحطيم قيود
الاستعمار واقامة وحدة افريقية مزدهرة.

## نداء

ولتحقيق هذه الاهداف الوطنية يحدد المجلس الوطني للقوات الشعبية
النداء الذي كان وجهه مؤتمره التأسيسي يوم 6 سبتمبر لسائر المغاربة
بدون تمييز ولا استثناء لاخذ مكانهم في صفوف الاتحاد الوطني كما
ينادي جميع اعضاءه في الحواضر والبوادي لنشر دعوة الاخوة
والوئام بين المواطنين، وتفهيم دعوة الاتحاد، والتجند بالحذر
في اداء تلك الرسالة قطعا لدابر الاستفزازات التي تتهدد
عمليات تحرير الشعب وتأخير حركة التحرير في البلاد.

# ملتمس المجلس الوطني المنعقد بالدار البيضاء يوم 3 أبريل 1960

تقديم :

ان المجلس الوطني الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية المنعقد بالدار البيضاء بتاريخ 3 ابريل 1960 بمركز الاتحاد بعدما استمع الى تقرير الكتابة العامة السياسية والمالية والادارية ، وبعد الانصات الى البيانات المختلفة التي أدلى بها ممثلو الاقاليم وبعد ما تناول بالدرس والمناقشة هذه التقارير والبيانات، وعلى ضوء استعراض الحالة العامة في الداخل والخارج .

يترحم على ضحايا زلزال أكادير، ويعرب عن أمله في أن يسارع المسؤولون باعادة المنكوبين الى حالتهم العادية وتعويض المحتاجين عما فقدوه ، في دائرة احترام كرامتهم البشرية ، ويبعث بتشكراته الحارة للدول والمنظمات التي هبت لمساعدة المغرب في نكبته .

ويرحب بانعقاد المؤتمر الثاني النقابي الافريقي الذي سينعقد بالدار البيضاء بين ثاني وثامن شهر مايو المقبل ، ويحيي فكرة النقابة الافريقية التي تكون نقطة انطلاق لتحقيق افريقيا المتحدة .

ويوجه المجلس الوطني تحية الاخوة والتقدير الى كافة اعضائه المعتقلين الابرياء ضحايا مؤامرة الاستعمار وأذنابه .

تحيي باعجاب صرخات الاحتجاج التي تعالت من الجماهير الشعبية ضد هذه المؤامرة وتنوه بالمواقف الوطنية التي وقفها الاحرار داخل المغرب منها خاصة موقف شيخ الاسلام ، كما يوجه تحية التقدير الى جميع أحرار العالم الذين أعلنوا مختلف وسائل النشر عن تضامنهم مع قضية الحرية والتقدم في بلادنا وعن استنكارهم لمؤامرة الاستعمار واذنابه .

## الطبقة العاملة والحق النقابي :

والمجلس الوطني يحيي كفاح الطبقة العاملة من أجل بناء الاستقلال وتدعيم صرح الاقتصاد الوطني ، ويعلن عن اعجابه وتنويهه بمنظمة الاتحاد المغربي للشغل وهي تخوض معركة ضد اعداء الطبقة العاملة الذين يسعون لتقسيمها وخلق فوضى في عالم الشغل لاتؤدي حتما الا لخلق اضطرابات اجتماعية وحرمان الجماهير الشعبية من الاستفادة من المنجزات الاقتصادية التي تحققت خلال الفترة الاخيرة .

ويبدي المجلس الوطني ارتياحه لنجاح الاضرابات الاجماعية التي برهنت على تماسك صف الطبقة العاملة ووقوفها سدا منيعا ضد جميع المناورات التي ترمي الى النيل من القوة التقدمية عن طريق التعسف والمس بالوحدة النقابية وذلك في الوقت الذي تنصرف فيه منظمة الاتحاد المغربي للشغل للعمل داخل إطار أكبر وعن طريق تأسيس نقابة اقريقية متحدة .

والمجلس الوطني اذ يقر الحق النقابي لجميع العملة يندد باصطناع النقابات وتوجيهها ويناهض كل منظمة مسخرة تؤسس تحت ستار اسم النقابة وفاء لاشخاص لا علاقة لهم بالطبقة العاملة ، وعلى حساب مصلحة العمال أنفسهم .

ويلفت نظر المسؤولين الى خطورة التلاعب بالقيم المقدسة التي كافحت من أجلها الطبقة العاملة وفي طليعتها وحدتها النقابية .

## التطهير والدستور :

يلاحظ المجلس الوطني ان المغرب يزلق كل يوم أكثر في طريق التناقض والفساد الاداري الذين كان نددا بهما في اجتماعه الاخير الذي ترتب عليه وعلى مقرراته حركة الفتح المتواصلة .

ويهيب بضرورة وضع حد للتناقض والفساد بتطهير الادارات تطهيرا كاملا من عناصر الخونة ومن جميع العناصر الاجنبية التي تحرك خيوط المؤامرات على الشعب المغربي بواسطة منفذين مغاربة لاضعيفهم .

والمجلس الوطني اذ يلاحظ ان البلاد لاتتوفر حاليا على مجالس ديموقراطية لا في الصعيد الوطني ولا في الصعيد المحلي يعلن أن تجربة الاربع سنوات الاخيرة تفرض التعجيل باقامة نظام ملكية دستورية .

ولذلك يطالب المجلس الوطني بالشروع فورا في انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور ديموقراطي متحرر يعتبر الشعب مصدر السلطات ويضع حدا للتعفن والفساد، كما يضمن لجميع المواطنين حرياتهم الاساسية دون اعتبار للفروق العنصرية والعنصرية .

## الانتخابات البلدية والقروية :

ومايزال المجلس الوطني متمسكا بتحفظه السابق من الانتخابات البلدية والقروية ويلاحظ على طرف اجرائها وهو يعتبر ان كل انتخابات لاتتوفر على جو سليم لاجرائها هي انتخابات مزيفة وبالتالي لا يمكن ان تترتب عليها نتائج سياسية .

أ

## الميدان الاقتصادي :

و المجلس الوطني يحيي المنجزات الاقتصادية التي سهلت تباديها التدابير المتخذة خلال شهر اكتوبر 1959 التي كانت ابتدعها القوات الشعبية .

ويعلن عن ابتهاجه بكون سياسة التحرر الاقتصادي التي كانت في طليعة اهداف الاتحاد الوطني قد اخذت تعطي نتائجها رغم جميع المناورات الرامية الى التشكيك في تلك النتائج وذلك بفضل التضامن القائم بين القوات الشعبية و المشرفين على توجيه اقتصادنا الوطني ، ويطالب بمتابعة هذه السياسة في نطاقه التصميم الخماسي .

و يذكر المجلس ببرنامجه الفلاحي المقرر في اجتماعه الأخير ، ويجدد مطالبته باسقاط الترتيب عن صغار الفلاحين ومتابعة نظام التعاونيات الفلاحية ، ويعرب عن ارادته من متابعة سياسة استرجاع اراضي الاستعمار و اشراف مراكز الاشغال العمومية عليها محافظة على مستوى الانتاج .

## الميدان الخارجي : الجلاء .

و المجلس الوطني يبتهج بالارادة الشعبية المصممة على ان تجعل من هذه السنة سنة جلاء القوات الاجنبية عن بلادنا ، ويضع اعضاء الاتحاد في خدمة تحقيق هذا الهدف الوطني ، ويؤكد استعدادهم لخوض معركة الجلاء ان اقتضى الحال بجميع ما تتطلبه من تضحيات ، ويطالب بتعبئة طبقات الشعب عن طريق التجنيد العام الذي ينبغي ان يدخل في حيز التطبيق .

كما يطالب المجلس الوطني باسترجاع ما بقي من ترابنا الوطني تحت الاحتلال الاجنبي .

## الجزائر :

والمجلس الوطني يحيي الشقيقة الجزائر وهي تخوض كفاحها المرير ويؤكد تضامن القوات الشعبية معها في جهادها ، وينذد بالسياسة الاستعمارية التي خيبت الأمل في قيام مفاوضات تضع حدا للحرب الدامية المعكرة لصفو السلام العالمي ، وتطبيقا لمقررات مؤتمر الشعوب الافريقية الذي كان استجابة لمقترح مغربي ، يطالب المجلس الوطني بالشروع فورا في اعداد المتطوعين المغاربة للمشاركة في فرقة تحرير الجزائر .

## التفجير الذري :-

ويحتج المجلس الوطني على التفجير الذري الفرنسي المتكرر في صحراء المغرب العربي وينذد بسياسة العدوان والتحدي الصارخ التي تقابل به فرنسا احتجاجات الشعب الافريقي واستنكار الرأي العام العالمي ، ويحملها مسؤولية عملها القطيع في تعكير العلائق بينها وبين بلادنا ، ويطالب باتخاذ تدابير أكثر صرامة لمواجهة هذا العدوان .

## التمييز العنصري :

ويستنكر المجلس فظاعة الارهاب الوحشي والتمييز العنصري المتبعين في جنوب افريقيا من لدن حكومة رجعية عنصرية، ويبعث بتحيات التضامن للاخوان الافارقة ضحايا تلك السياسة، وينوه بكفاحهم المشروع، ويطالب العالم المتمدن بالتكتل لانقاذ البشرية المضطهدة في ذلك الجزء من العالم.

## نداء :

والمجلس الوطني وهو ينوه في النهاية بالعمل البناء الذي حققه الوزراء التقدميون في حكومة عبد الله ابراهيم رغم العراقيل التي تكتنفها من داخلها وخارجها يهيب بالشعب أن يظل يقظا امام المناورات، حذرا من الوقوع في فخ الاستفزاز وان ينصرف في كفاحه لتدعيم استقلال البلاد وحماية المكاسب الوطنية من العابثين بها لاحباط مكائد الاستعماريين واذنابهم. ولتحقيق اهداف حركة التحرر والتقدم.

البيضاء في 4 أبريل 1960

# بلاغ الكتابة العامة للاتحاد الوطني بعد وفاة الملك محمد الخامس

1961

اجتمعت الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية يوم الخميس 2-3-61 بمركز الاتحاد بالبيضاء، وبعد الاجتماع اصدرت البلاغ الآتي:

ان الكتابة العامة للاتحاد الوطني المجتمعة يومه الخميس 2 مارس 1961، تنحني أمام روح فقيد البلاد الملك الراحل محمد الخامس.

والكتابة العامة، بعد أن درست الوضعية الجديدة في المغرب، والتي نتجت عن وفاة محمد الخامس، وبعد أن سجّلت خطورة الحالة، واستجابة للشعور الشعبي العام بضرورة تكتيل الجهود وتوحيد الصف، حتى يمكن للمغرب ان يتغلب على جميع الاخطار، وبعد تبادل الرأي حول الاتصالات التي وقعت في اليومين الاخيرين مع ممثلي بعض الاحزاب السياسية بطلب من هذه الاخيرة، وبعد مناقشة نتائج هذه الاتصالات، وحيث انه الشعور المغربي قد جسّم بشكل ملموس منذ وفاة الملك الراحل رغبته الاكيدة في الوحدة لتحقيق مطلبه الأساسي الذي هو تزويد البلاد بالمؤسسات الدستورية وحيث ان الوحدة المنشودة يجب ان يكون لها مدلول واضح، تجنباً لكل مغالطة او مناورة او خيبة أمل - نظراً لذلك فان الكتابة العامة للاتحاد الوطني قرّرت ما يلي:

اولا - مواصلة المساعي مع جميع الهيئات السياسية قصد تحقيق وحدة العمل على اساس النقطتين التاليتين:

- انتخاب مجلس تاسيسي لا يتعدى المدة اللازمة من الوجهة الادارية لتنظيم هذا الانتخاب.

- تاسيس حكومة انتقالية يكون من جملة مهامها تنظيم هذا الانتخاب على ان تحدد في نص قانوني السلطات التي يجب ان تكون لهذه الحكومة حتى تستطيع ان تقوم بمهامها وتكون لها المسؤولية الحقيقية امام رئيس الدولة وامام الرأي العام.

ثانيا - استدعاء اللجنة الادارية الموسعة لعقد اجتماع بمقر المكتبة العامة بالدار البيضاء يوم السبت 4 ابريل على الساعة التاسعة مساء.

## القرار السياسي :

إن المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية المنعقد بالدار البيضاء أيام :
25 - 26 - 27 ماي 1962

- بعد أن درس تقرير نشاط الاتحاد ودرس الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوضع الذي توجد عليه البلاد في الظروف الراهنة.
- وبعد أن استمع إلى مناقشات السنوات الست الأولى، وخاصة تجربة الحكم الملكي في السنتين الأخيرتين
- حيث أن هذه المناقشات تتعلق في :
- جهاز إداري متخلف تسوده اللامسؤولية، والامتيازات والمحسوبية.
- مجالس والمكاتب التي دفعت الجماهير نحوها غالبا في ميدان الحقوق الرئيسية الحرية والحريات النقابية.
- تصفية المنظمات الوطنية المقاومة، ماديا ومعنويا، ومتابعة سياسة انتقامية مائلة ضد المناضلين الذين امتحنوا امتحانا في كفاحهم الطويل لشاق لهذا الاستعمار.
- تجنب قسم من البورجوازية الوطنية الكبرى للامتيازات والمرافق والظروف الاستعمارية في الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى مزج تام في الحالج، وإلى انسجام عميق في الرأي بين هذا القسم من البورجوازية الوطنية وبين الاستعمار، ومن جهة أخرى إلى ارتياح الجماهير الشعبية من حالة من القلق والتقهقر والعجز.
- مواصلة السير باستمرار وبدهاء مخابراتي في خانق الرجعية قصد إبتذال الشعارات الثورية للجماهير وإلهائها أو خلق الالتباس والتردد في الصفوف، ورفع همات الحس والتحلل والشلل الفكري إلى مرتبة الفضائل، كل ذلك من أجل استئصال روح النضال عند الجماهير الشعبية أو تأييد استغلالها واستعبادها.
- وحيث أن الحزب بفضل منظماته الشعبية الحية ويقظة مناضليه وواجبه، يقوم اليوم بدورهم كل الزلاق في الاستبداد، وهو يتوفر على طاقات تستدل القاعدة الأصيلة لتطور ديمقراطي.
- إنه منذ 14 أبريل 1960 عندما لاحظ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الحادث الذي كان يتبرج فيه المخزن، أكد بقوة ضرورة انتخابات عامة لإقامة مجلس تأسيسي، وإن التجربة ما انفكت تثبت صواب هذا الموقف في الميدان السياسي.
- وحيث أن تجربة المشاركة في الحكومة من دجنبر 1958 إلى ماي 1960 أبانت للجماهير أن تقدير اقتناعا ما، إنه يستحيل بدهة موجودة متابعة سياسة جادة في التحرير الوطني وإصلاح الأنظمة الاقتصادية داخل مجتمع عتيق فاقد لكل امتداد شعبي، وفي نطاق إدارة متحجرة غير مسؤولة ومتحفظة.

- وحيث أن تم بة المجالس البلدية والقروية اثبتت أن سلوك الحكم يقدم على الخراب اتجاه الجماهير الشعبية، و يتجلى في الرشوة والمحسوبية والإهمال والسبق والتجاوزات التي يلاحقها المنتخبون في هذه المجالس.

- وحيث أنه بينما يرفض الحكم إعطاء الكلمة للشعب فإنه يستحضر إصدار دستور ممنوح يخدمه فيزون أهدافه.

- وحيث أن سلوب معالجة القضايا الوطنية الكبرى، وخاصة منها قضية الوطن المحتل مازالت تحت الاستعمار المباشر وغير المباشر فوت كل يوم بسبب تكرار فشل والتراجعات المتتالية مما أدى مثلا إلى خلق البلبلة والخيبة في نفوس الجماهير الوطنية الداخلة داخل مؤسساتها نفسها، و إلى فسح المجال لمرة أخرى لتدخل مشروعية الاستعمار الجديد المتمثل في هذه الأيام الحالية.

- وحيث أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ما فتئ يجدر عن سخط الجماهير الشعبية على هذه الأوضاع الفاسدة، و عن رفضه لسوء عواقب السياسة التي تتجاهل الإرادة الشعبية و يرفض الحلول الناجحة التي تدخل المصلحة الوطنية العليا فوق كل اعتبار، مثلما فعل في مذكرته المؤرخة في 4 أبريل 1972 من أجل الوئام العام أن نظام الحكم مالم يخضع في الظروف الراهنة لشرط أساسي هو إما أن يكون شعبيا تقدميا و إما أن يكون على العكس معتمدا على القوة.

2 - يفتح الوئام المتبقة من الشعب المغربي في تحضير دستور يضع في الحسبان و بنوا طؤ مع الأهداف.

3 - يرى أن السبيل الخروج من المأزق الذي زج فيه المغرب هو إقامة حكومة تنبثق عن الجماهير الشعبية، تشهر على تنظيم انتخابات حرة لمجلس تأسيسي يضع الدستور الذي ينظم الحكم، و يلبي مطامح الشعب في الديمقراطية اقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

4 - يحث كل هيئة الأحزاب المتبقة لكي تعمل على تحقيق هذا الهدف المستعجل بالوسائل التي تراها مناسبة.

5 - يعتبر أن نجاح خطة الاتحاد السياسية، و تحقيق الأهداف التي يرسمها التحرير المذهبي متوقف على انخراط تنظيم الاتحاد الوطني و تعبئة سائر الجماهير الحالية والفلاحية و العمالية و المهنية و الطلابية و النسائية، و المحافظة على وحدتها و تطورها، و على وعيها إلى مستوى المسؤوليات التي تراها مناسبة.

6 - توجه النداء إلى سائر المواطنين و المواطنات لكي يتجندوا في إطار الجبهة الوطنية، يخلق أفقه و تفاؤلا من أجل بناء مع بدئهم / تقدمي / في عالم المثل الإنسانية و السلام.

"/ المجد /"

# 1962 قرار اللجنة المركزية حول مقاطعة الاستفتاء

اجتمعت اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية يوم 14 نوفمبر 62 بالدار البيضاء وبعد تحليلها الوضعية التي نشأت عن قرار النظام بالاستفتاء في موضوع الدستور.

وبعد ما درست النتائج التي ستنجم عن هذه العملية المزدوجة سواء على الصعيد الوطني أو بالنسبة للمغرب العربي اتخذت قرار بمقاطعة الاستفتاء، وفيما يلي الحيثيات المعللة لقرار المقاطعة:

ولهذا فإن اللجنة المركزية التي تؤكد تشبثها بالخطة السياسية المقررة في المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

تعتبر أن كل مشاركة في هذه الحالة سواء بنعم أو لا، لا معنى لها ولا نتيجة من ورائها سوى استسلام الجماهير الشعبية وتنازل الشعب المغربي الذي هو مصدر السلطات.

أولا: عن حقه المقدس في وضع دستور بواسطة نوابه المنتخبين

وثانيا: عن مطامحه في التحرر الاقتصادي والاجتماعي ومحاربة التخلف الاقتصادي والاستعمار الجديد.

وتقرر اللجنة المركزية تعبئة سائر المناضلين واطارات الجماهير العمالية والفلاحية لتفهيم مقاطعة الاستفتاء المقرر حتى تتمكن الجماهير الشعبية من أساليب العنف والتهديد التي يريد استعمالها حزب أعوان الحكم القائم.

وتتوجه اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى سائر الوطنيين مخاطبة فيهم الوطنية والشعور بهم بالكرامة لتلبي واجبها الوطني هذا الاستفتاء الدستوري الذي إنما هو مناورة داخلية وعملية تزييف سياسي.

عن اللجنة المركزية، الكتابة العامة

الدار البيضاء 14 نوفمبر 1962

حضرة الرئيس حضرات السادة النواب،

اليوم ازمة عويصة سواء في الميدان الاجتماعي او السياسي او الاقتصادي او المالي - فلم يسبق للشعب المغربي وللفلاح المغربي على الخصوص ان عانى في عيشه اقسى وأقرب من المجاعة مما يعيش الآن. فالاثمان ترتفع بسرعة متصاعدة وبالنسبة لمادة من اهم المواد الضرورية لحياة المواطن الفقير كمادة السكر اكتست الزيادة صبغة استثنائية، حيث ان الزيادة في مادة السكر بلغت ما يقرب مائة في المائة في أقل من سنة. وعندما ترتفع الاثمان يترتب عن ذلك انخفاض في الانتاج الوطني بالنسبة لكل مواطن ذلك ان المدخول الفردي بدلا من ان ينمو، اصبح يتقلص بسبب الضرائب، وبالاخص غير المباشرة منها. تلك الضرائب التي تمتص قسما متزايدا من المدخول الوطني.

ايها السادة، لم يسبق لبلادنا ان تراءت امامها آفاقا مظلمة كالتي تتراءى امامها اليوم! فالعجز المالي بلغ ضخامة مدهشة، ورصيدنا من العملة الصعبة يذوب في رمشة عين مما أدى بالدولة للجوء إلى التمادي في التسول لدى الدول والمنظمات الاجنبية للحصول على مساعدة مالية وبالجملة فانه حالتنا قد تدهورت

لدرجة أن الدولة أصبحت تتنازل حتى عن امكانياتها في التنمية.

فميزانية التسيير تلتهم كل الامكانيات وحصيلة الزيادة في الضرائب تحول إلى تلك الميزانية بل الأدهى من ذلك أن الأرباح الطائلة التي تصدرها ثروتنا الفسفاطية والضرائب المعدنية التي كانت تجبى لفائدة الصلب كل هذا يفرغ من ميزانية التجهيز في بئر ميزانية التسيير وأمام هذه الهاوية المهولة التي يشكلها العجز المالي، نرى الدولة تتنازل عن مسؤولياتها وعن التزاماتها من أجل الكفاح ضد التخلف وتحمل القطاع الخاص الاجنبي رغم تحفظه القسط الأوفر في تلك المعركة الوطنية.

واخيرا، لم يسبق للحريات العامة في هذه البلاد أن اجتازت محنة أقسى من التي تعانيها الآن فقد كثرت الاختطافات وانتشر التعذيب وانتهكت الحرمات وعمت الرشوة وساد تعسف السلطات وترسم تزييف الانتخابات وافتضت الضمائر واعتقل الرشوة وخرقة قانون الحريات من طرف السلطة التي هاجمت الاجتماعات القانونية وفرضت حالة الحصار على منظمات قانونية وباختصار، أصبحت البلاد تسودها الشرطة السرية سيادة مطلقة لا تعرف حدا ولا رقيبا فلم يسبق لحياة المواطن ولا لامن المواطن في أي عصر من العصور ان كانا معرضين للخطر الذي اصبحا معرضين اليه اليوم ولم يسبق لحياة المواطن ولا لأمن المواطن ان كانا تحت رحمة التعسف المطلق والاجرام المعاقب.

انه هذه الازمة الخطيرة التي تجتازها بلادنا اليوم كما أوضحناها مرارا وتكرارا نتيجة لسياسة مشؤومة معادية للشعب تتنكر للمصالح الاساسية للبلاد سواء في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أو في ميدان حقوق الانسان ومصيره ان هذا التدهور العام الذي أقل ما يقال فيه انه نتيجة لاغلاط خطيرة واخطاء جسيمة ارتكبت في حقوق المواطن وفي حق الوطن بأجمعه، ولا غرابة في ان يثير مثل هذا الوضع الاستنكار والغضب، ذلك الغضب الذي لا يسوى دوما النصح السليم اننا نعلم جميعا انه الانسان المغربي رجل ابي، ففي طور شبابه يفور دمه ويغلي امام اي ظلم وتعسف وفي طور كهولته وبعد تكريسه حياته للصالح العام يستعيد نظرات شبابه كلما تعرض لنفس الامتحان هذا هو الذي يفسر لنا سلوك مواطنين امثال محمد الزرقطوني ومحمد منصور. انه هؤلاء الشبان الذين صاحوا في وجه سلطات الاستعمار قائلين كفى. وكيف لا هؤلاء الشباب الذين تمكنوا من قهر الاستعمار وارغامه على ارجاع محمد الخامس إلى المغرب تخلص من السيطرة السياسة الاستعمارية إلى الابد وكذلك الشيأن بالنسبة إلى الشيخ الجليل الفقيه محمد بلعربي العلوي رحمه الله الذي وقف وقفة الجندي وعمره يناهز الثمانين، قضاها كلها في الكفاح من أجل هذا الوطن ليقول هو الآخر لا لا للغضب ولا للاجرام.

واليوم، اذا كنا نريد ان نخرج من الحالة المتدهورة التي وصلت اليها البلاد، فاننا نعتقد انه من الضروري ومن الحتمي ان نستعيد حماس الجماهير الشعبية وتجرد الوطنيين واتحاد المواطنين المستعيدين لتعبئة

أنفسهم ليقولوا بدورهم كلمتهم لهذا التدهور وليشمروا جميعا عن سواعدهم وليضعوا البلاد من جديد في طريقة التقدم والامل.

ايها السادة، انه آفاقا زاهرة تفتح امامنا بفضل ما تحمل وحدة المغرب العربي من فرص ذهبية لابنائها وستكون تلك الوحدة خير اطار لحل جميع المشاكل التي تسببت في زرع بذور التفرقة وانعدام الثقة ومن حظنا ان تلك الاقاليم الشرقية ستمكننا من رفع مستوى العيش والثقافة لجميع المواطنين المغاربة تلك الاقاليم التي ستشرف وتمجد وتخلد كل من تبناها بعدة وحققها بايمان ومثابرة لذلك فاننا في هذا اليوم التاريخي نتوجه من صميم فؤادنا بنداء إلى الشعب المغربي وإلى جلالة الملك ونقول لنبدأ من استرجاع حماس الجماهير بتوفير الظروف التي ستمكن من وضع انضمام الشعب بأجمعه إلى العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف الجليل الذي يرمي الى الهدف الذي اذا ما حققناه لسيمنحنا تقدير واعجاب العالم بأسره وسيمنحنا كذلك احترام واعتزاز أبنائنا واحفادنا فلنعلن العفو العام الشامل على جميع المحكومين من أجل القضايا السياسية منذ اعلان الاستقلال حتى يمكننا ان نقول غدا لأبنائنا بكل اعتزاز وفخر ملتفون حول الملك : هذا هو المغرب الذي نسلمكم اياه والسلام

وبعد ، فبناء على انّ النواب الموقعين اسفله - اعضاء الفريق النيابي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية - يرون من واجبهم ان يعلنوا رفضهم البات للنتائج المالية والاقتصادية والاجتماعية التي ادّت اليها سياسة الحكومة ، تلك السياسة التي ليس من شأنها الاّ ان تزيد في استفحال الازمة الاقتصادية التي تعاني منها بلادنا وإلى ان تزيد في اثقال كاهل الشعب (نتيجة) بالحمايات والضرائب المختلفة المباشرة وغير المباشرة وإلى ان تزيد في انخفاض مستوى المعيشة بالنسبة لعموم الشعب ، نتيجة للتدهور المالي من جهة ، والرفع اثمان بعض المواد الاستهلاكية الاساسية رفعا فاحشاً من جهة أخرى وذلك كما فعلت الحكومة في مادة السكر دون ان تفكر في الرجوع إلى البرلمان في قضية حيوية كهذه بالنسبة للشعب المغربي.

وبناء على انّ سياسة الحكومة في الوقت الذي ترمي إلى اضعاف القدرة الشرائية لدى العمال والفلاحين والصناع وصغار الموظفين والتجار ، ترمي من جهة أخرى إلى حماية الرأسمال الاجنبي بأن تضمن له وسائل الاستقرار والاستثمار

وبناء على ان تلك السياسة تعمل على تأخير جميع الاقتراحات الرامية إلى تحرير الاقتصاد الوطني من السيطرة الاجنبية.

وبناء على انه الحكومة تجاوزت اختصاصاتها التنظيمية وتطاولت على الميدان الخاص بالقانون كما حدث في شأن القانون المالي لسنة 1964 والنصوص المرتبطة به.

وبناء على ان مشاريع القانون الحكومي المطروح حالياً على المجلس لمناقشته ليست إلاّ جزءا من اجراءات تلك السياسة.

بناء على ما تقدم وعلى مقتضيات الفصل 81 من الدستور الذي يخوّل لمجلس النواب انه يعارض في مواصلة الحكومة تحمل مسؤولياتها وذلك بالمصادقة على ملتمس رقابة تؤدى الموافقة عليه إلى استقالة جماعية فإنه النواب الاتحاديين الموقعين اسفله يتقدمون اليكم بملتمس الرقابة هذا طالبين عرضه على مجلس النواب الموقر للتصويت عليه حسب المقتضيات التي يحددها الدستور والقانون الداخلي.

تفضلوا يا سيادة الرئيس بقبول خالص التحيات والاحترام والسلام.

بدء بدت كل مناضل مناضل بمسؤوليته في الظروف الراهنة أن يتساءل عن الموقف الذي اتخذته منظمتنا إزاء الحكم، وعن الإتجاه الذي قد تكون قررته بالنسبة للمسائل - القائمة في مختلف القطاعات - التي تحيشها البلاد، وتنشغل حلها ملاجذريا، نقديا، وبفعالية وعلى الجماهير الكادحة.

وبالجملة فالسؤال المعروض علينا يتلخص في العبارة الآتية: إلى أين يسير الإتحاد الوطني للقوات الشعبية؟ وما هي المرحلة التي انتهى إليها اليوم فيها يرجع للحوار مع المسؤولين في الحكم؟

قبل أن نجيب عن هذه الأسئلة، يجب أن نلبث أنظار المناضلين إلى الإدعاءات المزورة والدعايات المستمرة الصادرة عن بعض الأوساط الإدارية، أو الهيئات السياسية والتي يقصد منها، خلق جو من الخلط، والتشكك وتخريب الأذهان، وإعطائها صورة مشوهة كاذبة. ولا حاجة إلى التأكيد بأنه يجب الحرص، كل الحرص أن لا يقع المناضلون وبالأخص المسؤولين منهم في شبكة المناورات التي تدبر لمنظمتنا بغية توجيهها عن طريق الإتجاه، توجيها لم نقرره نحن في الوضوح بعد الدرس الدقيق، وبتفاعل الوعي والشعور بالمسؤولية.

وهكذا ترددت اشاعات في شهر ابريل وماي الأخيرين في مختلف الأوساط كانت تؤكد بصورة قطعية، انه ابرم اتفاق سري بين العلك والاتحاد الوطني، في شأن عشارة مقاعدنا في الحكومة، وذلك مقابل الإفراج عن اخواننا المعتقلين. واخذ عدد كبير عن اخواننا هذا الخبر كأنه الحقيقة دون استفسار المسؤولين عن قضيتنا، ودون أن يستغربوا استغرابا كافيا، لكن سرعان ما بدت الظروف فيما بعد، عدم صحة هذا الخبر الذي كانت بعض الأوساط تتعمد ترويجه، قصد التأثير علينا في مقرراتنا.

لذلك وجب على المناضلين في الأقاليم والفروع والمقاطعات ان يلزموا الحذر من كل خبر أو إشاعة، مالم يكن مصدرها الاتحاد الوطني، وسعوا جهودهم لا يقاف ترويجها داخل صفوفنا، حتى تبقى المبادرات التي قمنا بها كيفما كانت الغاية المقصودة منها، لان الاتحاد حركة جماهيرية واعية تعلم أين تسير، وتقرر في شأنها خطتها وعلاقتها مع الغير على ضوء أهدافنا الاشتراكية الثورية وباستقلال عن كل تأثير خارجي.

والآن لنستعرض المراحل الكبرى التي اجتازها الاتحاد خلال الشهور الأخيرة فيما يرجع للحوار الذي أجري مع رئيس الدولة أو بعض المسؤولين في الحكم.

## الافراج عن إخواننا المعتقلين:

يجب اعتبار الافراج عن اخواننا المعتقلين كعمل سياسي محض قرره رئيس الدولة في نطاق مخطط سياسي جديد كما عبر عن ذلك في خطاباته الرسمية

وعدة تجربات.

وقد كانت الاتصال الأول بين هذا الشاب مع المسؤولين في وكالة الرابطة في شهر أكتوبر 1964، وبالرغم من ظهور بعض البوادر تدل على شيء من الاستعداد لحل المشكل، فإن هذا الاتصال الأول لم يؤد إلى نتيجة، لكن الباب ظل مفتوحا لاستئناف الحوار.

وكان الاتصال الثاني في أول أبريل 1965 - أي بعد حوادث الدار البيضاء الدامية. وكانت مناسبة لعرض طويل عالجت المشاكل العريضة، التي تعانيها البلاد من جراء السياسة العاملة التي اتبعت منذ سنة 1960، وبالأخص منذ إقرار الدستور المسنوخ والانتخابات المزيفة كما عرضت بالطبع قضية إخواننا المعتقلين. لكن المذكرة في هذا الشأن كانت وفق مخطط لا يزال مساومة أو أو السبت.

والاتحاد الوطني، وضع قضية المعتقلين على مدة دلى أساس أنها مشكلة خاصة بمنظمة يتعلق حلها برئيس الدولة وحده، لا علاقة لها بالمخطط السياسي أو الاقتصادي. ثم مثل المسؤولون في الاتحاد الوطني عن استعدادنا للمشاركة في الحكم إذا أفرج عن المعتقلين فكان الجواب أنه لا يمكن الخلط بين قضيتين مختلفتين، والإفراج عن المعتقلين، وتبرير الاتحاد كمعارضة تدل عن استعداد لتحسين الجو السياسي وفتح صفحة جديدة لعلاقة الاتحاد مع الحكم. أما المشاركة في الحكومة وتكوين مشكل مما هنالك

تحديد برنامج واضح وشروط دقيقة لمعالجة المشاكل القائمة.

هكذا كانت الاتصال الذاتي ولم تكن قضية الافراج عن المعتقلين سوى أية مساومة خلافا للعاريات الدعايات التي يذكرها الجميع والتي نكاد أن يغتر بها بعض الناس.

ثم بعد بضعة أيام أي يوم عيد الأضحى الأخير أعلنت في خطاب رسمي عن قرار العفو العام وافراج عن اخواننا المعتقلين. وبالرغم من أن قرار العفو العام لم يطبق تطبيقا شاملا كما وعد بذلك فان خروج اخواننا من السجون واستيعابهم للنضال من اجل مبادئنا الاشتراكية بعد انتصار منظمتنا، وخذلان الرجعية، والاقطاعية، والعناصر الاستعمارية.

ومما يزيد في هذا النصر قيمة، انه عقب اطلاق العفو جميع افراج عن الاخوان بدون مساومة، ولا تنازل في أية نقطة من برنامجنا

## الاستشارات الرسمية:

ثم بعد ذلك، جاءت مرحلة الاستشارات الرسمية، قدم رئيس الدولة لوجود الاحزاب، والمنظمات الوطنية برنامجا معتويا على بعض الحلول للمشاكل القائمة، وكان الجميع ينتظر مشاركة الاتحاد الوطني في حكومة ائتلافية كوسيلة لانقاذ البلاد من الهاوية الخطيرة التي القيت فيها.

بدرس الاتحاد الموقف درسا موضوعيا دقيقا. ومن وجهة نظرنا فيما يرجع الطرف الذي يجب اتخاذها، لانزاح البلاد من الازمة الخانقة دون اعتبار كل عوامل التأثير التي

كانت تشغل هذه عدة جوانب لمحاولة اقناعنا بضرورة المشاركة فيما كانت تسمى بكومة « الوحدة الوطنية ».

وهكذا كانت الأمور عندما تقدم وفد الاتحاد الوطني للمقابلة الرسمية الأولى مع السادات ، يشرح الموقف ويحدد وجهة نظرنا بوضوح وصراحة حتى يوضع حد للشبهات ، وكانت مواقفنا يتلخص فيما يلي :

- ان الاتحاد يعتبر مشاركته فيما يسمى بكومة الوحدة الوطنية ليس من شأنها ان تخرج البلاد من الهاوية التي توجد فيها ، لان هذه حكومة الوحدة الوطنية » ستكون لا محالة حكومة التزعات المتضاربة والمتناقضات ، وهي النهاية ستؤدي الى حالة الجمود والعجز واستفحال الازمة هذا واضافات إلى هذه الاعتبارات ان الاتحاد الوطني ، يصعب عليه قبول المشاركة في هيئة حكومية إلى جانب احزاب وشخصيات تتحمل جانبا كبيرا من المسؤولية عن الحالة الخطيرة التي وصلت إليها البلاد عن جراء عملهم وتسييرهم طيلة سنوات .

- هذا وبالرغم من الحالة المتدهورة والخطيرة التي توجد عليها البلاد ، فان الاتحاد الوطني مستعد لتحمل مسؤولياته الوطنية امام الشعب على شرط ان تترك له الوسائل الضرورية لتطبيق برنامج الانقاذ ، وعلى شرط ان تكون حكومة منسجمة في الاختيار والبرنامج .

هذا هو الموقف الذي عبر عنه الاتحاد بصفة رسمية اثناء المقابلة الاولى وهذا هو الموقف الذي تمسك به خلال المقابلة الرسمية الثانية حين تقدم مذكرة مواضيع مذكرة السادات .

## استمرار الحوار:

ولقد جرى هذا الجمع بهذه الخطة وبالأخذ بالاقتراحات التي كانت قد طرحت أثناء الاجتماعات تم بين الصمك والاتحاد قبل الامراج عن المعتقلين.

ثم استمر الحوار طيلة أسابيع دون أن يكون له شكل رسمي وعلني، وخلال هذه المدة درست القضايا دراسة أوسع، حيث أكد الاتحاد بصفة خاصة أن اصلاح الاحوال يتطلب اعتبار النقط الاتية:

1 - لا يمكن تركز الاسس الديمقراطية الحقيقية إلا بمراجعة الدستور المفروض وهذا مطلب اساسي من مطالب البناء ويجب أن تكون هذه المراجعة وبناء لمطالب الشعب في ان يمارس السيادة، ممارسة جلية وأن تكون له مراقبة عملية وبطريقة على الحاكمين.

2 - يجب بين نفس الوقت الحكم على التجربة التي مر بها المغرب والتي قادته إلى الهاوية وذلك بتحميل الاحزاب المسؤولية والانتفاضات المسؤولية والمؤسسات البرلمانية المسؤولية يجب اذن التنديد بهذه الحقبة، حقبة الكذب والتزوير والارتزاق بمطامع الشعب ليستمر الشعب ان حقبة سوداء طويت وان البلاد مقبلة على عهد جديد.

3 - الحكم على التجربة الماضية يتضمن اختيار اتجاه جديد لمواجهة المشاكل الاقتصادية والمالية والتجارية واي اتجاه آخر سوى الاسلوب الاشتراكي الذي يحمي الشعب من السيطرة الخارجية ويتوزيع الدخل الوطني توزيعا عادلا والاعتماد قبل كل شيء على مواردنا الداخلية، حسب

محنطط عملي مدكم دسير على تطبيقه حكومة قادرة مسؤولة نزيهة بيت مواقيت عملي الامة.

هكذا عبر الابتعاد عن نظرية الاشياء بدون استواء، هي هذه الفترة التاريخية وبمفهوم ذلك اننا لا نطلب ولا نرجو مناصب حكومية مثلما يفعل غيرنا، نريد - حيث يطلب منا ذلك - ان نتحمل كل المسؤوليات الجسيمة على شرط ان تتوفر كل الشروط الضرورية وعلى اساس برنامج لا يترك المجال للشك ولا المراوغة.

## هل هناك نتائج؟

نعم، هناك نتائج توصلنا اليها وان كانت مؤقتة ومرحلة إلى الاخطار، لكنه يجب ان ننظر إلى حالة منتخبنا بالنسبة إلى المحنة والاختبار القاسي الذي مرت به: الاضطهاد، التشرد، التعذيب، والقتل، التنكيل من الاحكام الجائرة. كل ذلك واجهه المناضلون بصمود وايمان وعزيمة وأكدت الظروف ان كل ما قلناه كان حقا وان ما ادعاه غيرنا من انتهازيين ومتملقين، وعملاء، كذبا وزورا وبهتانا وافتراء.

انه من الضروري استخلاص بعض النتائج ليرى ويلمس المناضلون المرحلة التي نحن وصلنا إليها اليوم، وليكون لنا منطلق بالنسبة إلى المستقبل القريب الامد او المتوسط الامد.

- أولا: كنا بالامس القريب حركة محظورة الاضطهاد والقمع المطلق والتعذيب والسجون وقتل خصومنا انه الاتحاد الوطني انتهى عهده ووجوده، وردد ذلك كثيرون حتى من «احد قائدنا» من ذوي الايمان الضعيف والمصالح الخاصة المستعجلة.

لكن المناضلين في السجون وخارج السجون داخل المغرب وفي الخارج برهنوا عن صمود بطولية، وثبات لا يعرف اليأس وبطلت المناورات وزلزلت المؤامرات وهانحن اليوم اقوى من الأمس ببطل ثقة الجماهير الشعبية الواعية، هانحن اليوم نطالب عن الحق المشاركة في الحكم، بل نقترح بعض الاحزاب والهيآت أنفسها نشارك في الحكم ﴿﴾ في الظروف الراهنة إلا إذا قبل الاتحاد الوطني المشاركة.

- ثانيا: صدر حكم قاس على التجربة التي مرت خلال السنتين الأخيرتين بما فيها من مجالس بلدية مصطنعة وانتخابات مزورة واغلبية جبهوية باطلة كما اعترف رسميا بخطورة الأزمة فقد نبه الاتحاد سنوات من قبل.

- ثالثا: اعترف كذلك أنه لا مناص من مراجعة الدستور و اذخال إصلاح جذري على رأسه بنوده، وهكذا تأكدت صحة وجهة نظر الاتحاد الوطني.

- رابعا: كل هذه النتائج المكتسبة بفضل كفاح المناضلين ووعي الجماهير سجلها الشعب والرأي العام في الخارج كما سجل أن الاتحاد الوطني لم يتنازل عن أي مطلب جوهري من برنامجه.

نعم، لا يجب أن ننسى ونحن نحتفل انتصارنا على الباطل و التزوير والفساد، والكفاح يتطلب مزيدا من التوعية و الاستمرار في العمل النضالي، وتنظيم الجماهير تنظيما محكما حتى تكون منظمتنا دائما في مستوى الاحداث و على استعداد لمواجهة كل المناورات.

لدينا خصومنا وخصوم الديمقراطية والاشتراكية يترقبون

الجزء - مرحلة جديدة للقضاء على الاتحاد لأنهم ذهبوا بعيدا في الهجوم والفتك والتعذيب فكأنهم يحاولون الدفاع عن نفوسهم وعن استمرار كيانهم ووجودهم.

ويجب اذن ان نواجه تصرفاتهم المفضوحة بالثبات والحزم واستمرار في التنظيم والنضال.

يجب أن نؤكد لهم ولغيرهم اننا نريد اصلاح البلاد و وضع النظم الاشتراكية الكفيلة بتلبية الرغائب الشعبية كل ذلك نريد الوصول إليه عن طريق الديمقراطية السليمة الحقة.

إن اهدافنا واضحة والطرق المؤدية لتحقيقها واضحة أيضا وسنظل أوفياء للشعب والمبادئ الاشتراكية.

قامت الكتابة العامة في 16 مارس 1968 وفي إطار ما سمته بالمجلس الأعلى الموسع للانطلاق الوطني والتعبئة دعوة عدد من الشخصيات لتنفيذ رأيها خلال أجل لا يتعدى أسبوعا واحدا في مضمون الـ 18 صفحة التي يتكون منها التقييم الخماسي الذي تزعج الحكومة تطبيقه والذي يحمل الأمة عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية لا حصر لها.

ولم تكن هذه الشخصيات وقد تم اختيارها لدورها الحاسم كأفراد أحرار وبتطلع النظر عن مقابلتها للنيابة التشريعية والمؤهلات التقنية الخاصة تتوفر للاضطلاع بالمهمة العظمى الملقاة على عاتقها على الصعيد الحالي للقيام بدورها وطني من شأنه أن يثير اهتمام جماهير الشعب وأعلى الوسائل التقنية والاحتياطات الضرورية للقيام بكل عمل بناء بل إنها لم تكن تتوفر حتى على الوقت الكافي عادة لاستخلاص الشروط الموضوعية الضرورية للتقييم الخماسي المقترح وتعيين الإمكانيات الحقيقية للبلاد وتحديد الخيارات الوطنية الاشتراكية بدقة ووضوح.

ومن شأن مسطرة كهذه بمستواها العادي الديمقراطية وقلة فعاليتها أن تزيد في خطورة أسلوب حكومي تسبب عن طواعية وفي كل الملابسات وراء الحلول السهلة وينحرف أكثر فأكثر داخل البلاد في الوقت الذي يريد فيه أن يعزل كلا من الدستور والجماهير الشعبية.

والكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية تلاحظ أن ضرورة تقييم ملابسات هذا الظرف بالذات أفرزت وجود استياء سياسي عميق يقوم أساسا على أزمة انعدام المؤسسات التمثيلية.

وتتجسم الحوادث المباشرة لهذه الأزمة على صعيد الشعب المغربي كله من جهة في انعدام الهياكل الموضوعية لتحقيق الانسجام والديمقراطية الذهنية الوطنية التي يستلهم جمهور الشبيبة والمثقفين الوطنيين من مساهمتها المتحفزة ومن جهة أخرى في انسحام عرى المجتمع الوطني وانهيار وانفصام معنوياته بسبب عجز أعطابه على استعمال مسؤولياتهم المعنوية هاجسا للتقرير والاختيار حتى حينما يرتبط مصيرهم ارتباطا حاسما.

وتعتقد فإن الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية وهي إذ تسجل بكثير الأسف عناد الحكومة وإصرارها على أن تسلك وهو سياسة أقل ما يقال عنها أنها سياسة عمياء لا تلاحق

تطور البلاد ولا تتلاءم وأعمق تطلعات الشعب التي تعلن أن المسألة الملحة تطبيقها من أجل أن تكسب الحكومة في أقرب وقت ممكن عطف الرأي العام على تصميمها الحاسم تشكل مسألة حالية من الحرية التي يتطلبها الأسلوب الديمقراطي السليم ولا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تحل محل سياسة تقوم على الحوار الطليق مع الشعب وعلى أساس ديمقراطي سليم.

وعليه فالكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ترفض المسألة التي استعملت لتحضير التهجم الاقتصادي الحكومي وخنقه والمحافظة عليه وهي مسألة تعتبرها الكتابة العامة منافية لمقاييس متطلبات السياسة السليمة للتحفظ الاقتصادي.

كما أن الكتابة العامة تلاحظ أن الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين وكل القوى الحية والبلاد وهي التي ستتحمل تبعة الأوضاع الخطيرة الوطنية التي ستترتب عن هذا التهجم لم تتمكن لا من إبداء رأيها في هذا الموضوع ولا من الاختيارات السياسية الأساسية التي يقوم عليها التهجم.

وتشهد الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية موقفها من الوقت الحاضر فحوى قيمة التهجم الاقتصادي الحكومي نفسه.

البيضاء في 22 مارس 1958.

الموضوع : منع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من اصدار صحيفته !

إلى سيادة الوزير الاول .

يتشرف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ان يلفت نظركم إلى ان منع صحافته من الصدور وتجريد حتى مطلق المناضلين المنتسبين إليه من حق اصدار اي صحيفة بتدخل الشرطة مسبقاً لمنع الطابع من طبعها . يعتبران اجراءين غير قانوني - وتجاوزاً خطيراً للسلطة - تحمل طابع التعسف والشذوذ .

ان هذه السياسة المتبعة ازاء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لا تستند على اي اساس آخر سوى اساس القوة والرهادفة إلى تحويل المعارضة في المغرب إلى معارضة صمت .

وما يضفي على هذه السياسة صبغة بالغة من الخطورة ويعطيها ابعاداً كبيرة أنها تطبق ايضاً على الاتحاد المغربي للشغل فتحرم الطبقة العاملة المغربية بالقوة من حق اسماع صوتها و التعبير عن رأيها الذي لا يمكن ان يعبر عنه بدلها أية طبقة أخرى في المجتمع .

على ان قانون الصحافة المغربي كما تعلم سيادتكم . يتوفر على مواد واسعة جدا وقد سبق للسلطات الحكومية ان استعملتها استعمالاً واسعاً في عدة مناسبات .

وكان الحصانات القانونية في نظر الحكومة لم تكن كافية لتزويد الحزب على الاتحاد الوطني بالخصوص فتعمدت إلى نصب رقابة بوليسية دائما وطرق أخرى لا يسعدها المقام لعرقلة حرية التعبير وطمس الاتحاد الوطني وتجريده عمليا من حق طبع أية جريدة في المغرب تكون عن وجهة نظر القوات الاجتماعية المنتمية إليه او العاطفة على اتجاهه.

وانه عدم جواب سيادتكم على هذه النقطة المتعلقة بالصحافة في رسالتكم إلى الكتابة العامة بتاريخ 13 مارس 1968 رغم الاهمية القصوى التي تكتسيها في نظرنا، والتي توسع في شرحها إليكم وفدنا اثناء المقابلة الأخيرة. لمن شأنه ان يثير التساؤل حول مستقبل الحريات العامة في المغرب وحول الإمكانيات التي يمكن ان يتوفر عليها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية للقيام بنشاطه الحزبي العادي في دائرة القانون.

~~وان عدم جواب سيادتكم على هذه النقطة المتعلقة~~
~~بالصحافة في رسالتكم~~

وفي انتظار ما تتخذونه من تدبير او منح حد لهذه الحالة تفضلوا يا سعادة الوزير الاول بقبول عبارات احترامنا البالغ.

الاعضاء: الكتابة العامة.

يؤكد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من جديد بأن مصدر جميع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية يكمن في مشكل أساسي هو الاختيار الذي لا مفر منه بين طريق التبعية وطريق التحرر.

- فطريق التبعية تمثل وتخدم مصالح الإقطاعية وبورجوازية السمسرة والبيروقراطية العميلة هذه الطبقات التي تقوم بدور وسيط التبعية فهي تستنزف جزءاً من الدخل القومي في الوقت الذي تنهب فيه الأمبريالية الجزء الأكبر وتصدره للخارج. إنها طبقات طفيلية تحمل الجماهير الشعبية زيادة على ذلك حوائر القمع والتسيير وبما أن مصالحها معتمدة على تحويل امتيازات الاقتصاد والاستعمار لفائدتها ونهب الخيرات الوطنية فإنها ترفض مسبقاً كل مراقبة فعلية للشعب على أجهزة الدولة خصوصاً وأن توسيع مصالحها وتكديس ثرواتها يترتب عنه تدهور وضعية الجماهير الشعبية

- أما طريق التحرر التي تستلزم تغيير الهياكل الإستعمارية للاقتصاد وتحويلها لفائدة الجماهير الشعبية عن طريق تخطيط علمي فإنها في نفس الوقت طريق البناء لعالم الشعب وبمساهمته.

والتحرر يعني أولاً وقبل كل شيء، وضع حد لاستنزاف الخيرات وتصديرها للخارج مما يحقق شروط تراكم الوفر القومي داخل البلاد والتحرر يعني أيضاً التوزيع العادل للدخل القومي بما يقضي على مصالح الفئات المستغلة التي تعيش في كنف التبعية والبناء على هذه الأسس يقتضي مساهمة الجماهير الشعبية مساهمة مباشرة في تسيير شؤون البلاد على جميع المستويات، وتلك هي الديموقراطية الحقة.

والاختيار الذي لا مفر منه بين طريق التحرر وطريق التبعية كان ولا يزال موضوعاً في بلادنا ويكتسي الآن خطورة بالغة أكثر من أي وقت مضى. ويتجلى ذلك في تدهور الأوضاع الاقتصادية وانهيار مستوى

الجماهير الكادحة المعاشي والثقافي لدرجة أن بلادنا توجد على رأس البلدان المتخلفة التي تؤكد الاحصائيات الدولية تفهقرها المستمر

والاتحاد الوطني للقوات الشعبية هو الممثل الحقيقي لاستمرار الحركة التحريرية الشعبية في بلادنا منذ عهد الإستعمار بجسم في نفس الوقت طريق ونضال التحرر. وما فتئ يوصل المعركة من أجل تحقيق شروط ووسائل التحرر الذي يعني بناء المجتمع الإشتراكي المعتمد على العمال والفلاحين والكادحين الصغار التجار والحرفيين والمثقفين الثوريين ومازال يخوض النضال ضد أعداء التحرر من إقطاعية ضعتها الحماية وبورجوازية السمسرة المتخاذلة وبيروقراطية انتهازية عميلة وسيطرة هذه الفئات على جهاز الدولة خاصة منها العناصر المنبثقة من الإقطاعية التي هي وليدة الحماية جعلت جميع وسائل الضغط والقمع توجه ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بوصفه يهدد وجودها ومصالحها.

وجميع الخطط المتبعة تهدف وضع حزبنا في حالة حرب خارج عن القانون وذلك بخنق نشاطه القانوني ومنع صحافته واعتقال واغتيال مناضليه وقادته واصطناع الاستفزازات والمبررات لتصفيته نهائيا. إلا أن الإتحاد الذي يجسم حركة تاريخية لها جذور عميقة في الشعب استطاع أن يصمد في وجه المؤامرات والمناورات وأن يوصل المعركة رغم جميع وسائل القمع والترهيب.

وإذا لجأ الحاكمون إلى القوة والعنف بدون مواربة وتخلوا عن الوسائل الملتوية المعتمدة على تزييف الديمقراطية واصطناع المحاكمات ضد الصحافة وعرقلة الاجتماعات السياسية وغيرها من طرق القمع الممنوعة فذلك لأن هذه الوسائل الملتوية ومعها التهريج والتضليل لم تعد تجديهم نفعا. ذلك أن الجماهير الشعبية التي تعاني عواقب سياسة التفقير والتجهيل ترى الحاكمين يعترفون أنفسهم بفشلهم وبأنهم وضعوا البلاد في وضع أصبحوا يصرحون علنا بأنهم عاجزون عن مواجهته ومن هنا يتجلى أن السياسة اللاشعبية المعتمدة على التبعية ورفض الإختيار التحرري حكمت على نفسها وأدانتها نتائجها الملموسة.

والواقع أن الحاكمين كانوا على وعي تام بطبيعة سياستهم ونتائجها الحتمية واتخذوا الاحتياطات اللازمة لذلك وعندما شعروا بطريق تزييف الديمقراطية والدستور قرروا الوسيلة الضرورية إذا ما اتضح عدم جدوى وسائل التزييف. والوسيلة هذه هي الفصل الخاص بحالة "الإستثناء" لذلك يجب التفكير بأن ما سمي الآن بحالة الإستثناء نتيجة حتمية للدستور الممنوح واخفاق تجربة الديمقراطية المزيفة وتعيين قانوني مصطنع لرفض المراقبة الشعبية على جهاز الحكم وتيسير لسلك سبيل القمع السافر.

واعتقادنا أن إلغاء حالة الاستثناء الراهنة والرجوع ببساطة إلى الحالة التي سبقتها من قبل من غير تعيين الدستور تغييراً جذرياً سيجعل بلادنا تتدحرج بين حالات الاستثناء موقف تبشر به معالم البورجوازية التي تريد أولا وقبل كل شيء استرجاع نفوذها على جهاز الدولة كوسيلة تضمن لها توسيع امتيازاتها باسم "مغربة الإقتصاد"

إن البلاد تعيش أزمة خطيرة نتيجة عن سياسة التبعية وعواقبها منذ ثمان سنوات فهي لا ترجع إلى سوء تدبير وزير من الوزراء فيمكن تداركها بتبديله ولكنها ناتجة عن خلل تنظيمي خطير للبلاد يتمثل مظهره الأساسي في عزل الحاكمين عن المحكومين وانقطاع كل تجاوب حقيقي مسؤول بينهما والاعتماد على وسائل القمع والإكراه المادية والمعنوية للحصول على انخراط شعبي مصنوع وسنرى صبغة الاخفاق الحالي بالحديث عن "التحديات الحكومية"

والإتحاد الوطني للقوات الشعبية شعورا منه بفداحة النتائج التي ستنجم حتما عن استمرار الأوضاع الراهنة يرى أن الخروج من المأزق الحالي الذي تخبط فيه المغرب مشروط أولا وقبل كل شيء باختيار وسلوك ونهج الديمقراطية الحقة بدون مراوغة ولا تزييف حتى تتمكن البلاد من الدخول في مرحلة البناء المطابق للاختيار التحرري المستجيب لمطامح الجماهير الشعبية.

والإتحاد الوطني للقوات الشعبية المعبر الأمين عن هذه المطامح يرى أن اختيار وسلوك طريق الديمقراطية يستلزم أولا العمل على إرجاع

الرئاسي إلى التفويض وفتح أبواب العمل أمام جماهير شعبنا ولا يمكن أن نحقق هذا الهدف إلا بتغيير الجو السياسي الراهن بخطوة ضرورية تفتح الطريق لواقعية وجدية لخطوات أخرى أساسية.

وبناء على ذلك يرى الاتحاد الوطني أنه يتعين في المرحلة الأولى:

* اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وفي طليعتهم أحمد بن الصديق عضو المكتب السياسي.
* اصدار عفو قانوني بعفو عام حقيقي يضع حداً لجميع الالتباسات.
* الغاء جميع الإجراءات التي تمس الحريات العامة والخاصة منها مراقبة ومنع الصحافة الوطنية وخنق حرية التعبير والعمل السياسي.

هذا وان الخطوات الكفيلة بإخراج البلاد من المأزق السياسي كما يراها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية تتلخص في البرنامج التالي:

1 - تأسيس حكومة تمثيلية متوفرة على ثقة الجماهير الشعبية مكونة من العناصر الممثلة في المنظمات التي تجسد الإرادة الوطنية.

وهذه الحكومة ينبغي أن تتحمل مسؤولياتها كاملة بتنفيذ برنامج أدنى يعلن عنه عند تشكيلها وهمتها الرئيسية تحضير اجراء انتخابات عامة حرة بعد تعديل القانون الانتخابي على أساس توضيح قصوى وازالة ما من شأنه أن يفتح الباب للإرهاب والتزوير.

2 - ومهمة المجلس المنتخب الرئيسية هي تغيير الدستور تغييراً جذرياً في اتجاه ديمقراطي يعطي لسيادة الأمة مدلولها الحقيقي حتى تكون لدى الشعب الوسائل اللازمة لتحقيق مطامحه.

ويتولى المجلس في نفس الوقت مراقبة الحكومة بعد المصادقة على تشكيلها وبرنامجها ويمارس مؤقتا السلطة التشريعية إلى أن يتم انتخاب مجلس جديد على أساس الدستور الجديد.

والاتحاد إذ يتقدم بهذا البرنامج الأدنى له اليقين بأنه برنامج يستجيب لرغبة وإرادة جميع المواطنين المخلصين الذين يهدفون إلى إخراج البلاد من المأزق الذي تتخبط فيه ويعلن الاتحاد عن استعداده للنقاش البناء ولتحمل مسؤولياته في جو من الإخلاص وفي وقت يزداد فيه نفوذ الأمبريالية في المغرب سعياً وراء تحويله إلى قاعدة لتغلغلها في القارة الإفريقية.

USI

ننشر فيما يلي إحدى افتتاحيات «**المجاهد**»، وهي تتعلق بآراء حزبنا المتخذة بعد أن أعلنت السياسة الاستعمارية تكشف عن نفسها أكثر مما في قبل. ويرجع تاريخ نشر الافتتاحية إلى **31 مارس 1967** بالعدد **141**:

---

ما من شك في أن مواقف التردد والتقهقر، بل التخليات التي ظهرت منذ السنوات الأولى للاستقلال ازاء المناطق المحتلة في الجنوب المغربي، قد أدت إلى نتائج ومضاعفات خطيرة في وضعية هذه المناطق، ووفرت امام اسبانيا، وغيرها، امكانيات للدرس والتأمل، لم تكن متوفرة لها من قبل، بل فتح لها المجال وتقلب الموقف الرسمي المغربي خلال سنوات مخلت شهية كل الطامعين في اراضينا، وفي ثرواتها المعدنية بالجنوب.

وقد عرفت وضعية هذه المناطق جوانب جديدة زادت الأمور تعقيدا على تعقيد:

- فهناك اسبانيا التي أصبحت في وضع سياسي لم يكن لها من قبل، والذي زادها ثقة في الموقف المغربي قوة وتطورا.
- وهناك، من جانب آخر، الثروات المعدنية التي اكتشف أغلبها في هذه المناطق، والتي أثارت مطامع الاحتكارات الرأسمالية الغربية، وفتحت المجال للتدخل والدس.
- وهناك في جانب ثالث موريطانيا التي أصبحت - نتيجة لتقريط المغرب - في وضع دولي يمكنها من القيام بمناورات موازية في هذا الباب ...

عناصر عديدة كلها، وبعد السبيل، أمام المنطقة الاستعمارية الرأسمالية الاسبانية وغير الاسبانية - للتأثير على هذه المناطق وعلى تطورها.

ويرى الوضع الجزائري إزاء هذه الاحتمالات - لأسباب متعددة - فيتخذ عليها أهمية وحساسية، لا بد أنهما تؤثران على اتجاهها أبلغ تأثير.

إننا، والى جانب الجماهير الغربية كلها نرفض كل مخطط استعماري، وكل المناورات المخلة، التي تحركها الاحتكارات الرأسمالية في هذه المناطق، كما لا بد أن نرفض كل محاولة للاستعمار في منطقة كانت، وفي أي جهة كانت.

ونأمل أن تكون الظروف الواقعية المستقبلية المستمدة من المصالح الحيوية، القريبة والبعيدة لجماهيرنا الغربية في كل مكان، هي التي تتغلب، وتقود الجميع إلى أفق أسمى من المطامع الآنية، وفي إطار أوسع من النظرات «الشوفينية» الضيقة.

«المجاهد»

شهدت مختلف مدن المغرب وقراه . خلال الاسبوع الاخير من شهر يناير 1969 حملة محمومة شنتها سلطات القمع ضد التجار الصغار، فيما سمته بـ "حملة محاربة الغلاء وارتفاع الاسعار".

ان المسؤولين بقيامهم بهذا العمل التضليلي الجديد ليؤكدون مرة أخرى على الخط الذي سلكوا فيه أنفسهم باتباع سياسة منغلقة بعيدة تماماً على الجماهير الشعبية وانحرافها واستغلال هذه الجماهير فقط موضوعاً يصبون عليه النتائج الوخيمة لسياستهم هذه .

ان ارتفاع الاسعار، وغلاء المعيشة هي احدى العواقب المنطقية للسياسة الاقتصادية الخطيرة التي ينهجها المسؤولون، والتي تنعكس على حياة الجماهير وغيرها من الفئات الشعبية المحرومة من عمال، وموظفين، وتجار صغار، وغيرها. فمنذ سنوات، القوة الشرائية لكل هذه الطبقات في تدهور مستمر على حساب مزيد من الثراء الفاحش للكمشة من المنتفعين والاحتكاريين الكبار الذين يتصرفون مطلقاً في التجار، ويعملون على توريط بلادنا اكثر فأكثر في طريق التبعية للاجنبي، وجعل مصيرها يتعلق به دائماً وفي سائر المجالات الحيوية اقتصادياً، مالياً، وثقافياً .

وبهذه المناسبة :

يستنكر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مرة أخرى التدابير الحكومية الاقتصادية بالزيادة في المواد الاساسية، ويرى فيها مظهراً آخر يؤكد افلاس السياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة في البلاد .

- ويعلن عن تضامنه مع المستهلكين من مختلف طبقات الجماهير الشعبية والتي هي ضحية هذه الوضعية لكونها تشكل القاعدة الواسعة التي تعنى مفعول الزيادات الرسمية في الاسعار مما يتسبب في شدة غلاء المعيشة .

- ويعلن بالأخص عن تضامنه مع التجار الصغار الذين لم يكونوا سوى موضوع قمع حكومي بدور اسلوب المسؤولين في مخاطبة الجماهير ونوع المقاربة الذين يتكلب عليهم اسلوب القمع والاضطهاد من عمال ، فلاحين ، وطلبة ، ومثقفين - وتجار صغار .

- ويعلن مساندته لحركة التجار الصغار في مواجهة القمع المسلط ضدهم ويهنئهم على روح الصمود التي اظهروها خلال معركتهم

- ويهنئ كل الجماهير الشعبية وعموم السكان في مختلف انحاء القطر الذين ادركوا بوعيهم العميق الحقيقي من الحملة المحمومة للمسؤولين فتضامنوا مع التجار الصغار في معركتهم بشكل رائع . وأفشلوا بذلك مخططات المسؤولين الرامية لاذكاء التفرقة والشقاق بين الجماهير الكادحة ذات المطامح الواحدة ، والمعركة الواحدة ، والمصير الواحد .

الدار البيضاء في فاتح فبراير 1969

1969 مذكرة التي رفعتها الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى رئاسة الحكومة يوم الأربعاء 16 أبريل في موضوع الانتخابات البلدية والقروية :

في شهر يوليوز المقبل ستنتهي مدة انتخابات النواب الحاليين في المجالس البلدية والقروية . وقد كانت نيابتهم الحالية قد ابتدأت في شهر يوليوز من سنة 1962 وكان المفروض ان تنتهي بعد ثلاث سنين - ولكن مرسوماً ملكياً آنذاك مد أجل النهاية ثلاث سنين أخرى - وبذلك ارتفعت لست سنين ستنتهي كلها في الصيف القادم -

واذا كانت الاجهزة الرسمية ، وبالاخص مصالح وزارة الداخلية ، تستعد للانتخابات المقبلة في احتياط تام وتكتم على ما يظهر . فان الرأي العام المغربي من جهته يسير نحوها في الظروف الراهنة باهمال تام وعدم مبالاة -

على ان المشكل مطروح على حزبنا ، مادام يمس قضية أساسية في حياتنا الوطنية ومادامت الاراء متطلعة إلى معرفة موقفنا بالضبط من انتخابات بلدية محتملة في الوقت الراهن بعد قرار المقاطعة ، الذي كان قد اتخذه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، أثناء انتخابات 1963 في ظروف اضطرت فيها هيئات سياسية ونقابية ان تتخذ نفس القرار -

انه الجميع يذكر ان الانتخابات البلدية والقروية الاولى جرت في أواخر سنة 1960 فاصطدمها الجماهير الشعبية في المغرب وكانت النتيجة في حد ذاتها ، انتصاراً ساحقاً للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، في مجموع المدن تقريباً . وفي أهم الجماعات القروية على طول البلاد وعرضها -

ولكن عوض ان تسجل الدولة هذا الحدث الديمقراطي البارز بحياد ووقاعية وتتخذ منه قاعدة صحيحة اذ ذاك -

اثناء ديمقراطية هشة على الصعيد المحلي. عمدت بسرعة لاصدار تشريع تقني. جرد المجالس المنتخبة من جميع امتيازاتها تقريباً، وضيق خناق الوصاية المركزية عليها. وجعلها جهازاً تسييرياً عقيماً تحت نظر اعوان السلطة المحليين. وذلك من بين الاسباب الاساسية التي تعرقل المجالس والجماعات، موضوعياً في اداء مهامها الاساسية الان.

ولم تكتف الحكومة حينئذ من تضييق خناق الوصاية المركزية على الاجهزة التسييرية للجماعات المحلية، صعدت القمع ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية نفسه. تصعيداً مستمراً، ليصل إلى اعلى قمته قرب انتهاء المدة الانتخابية سنة 1963.

وكانت أدوات القمع الاساسية، والحملة الانتخابية على الابواب هي:

الجبهة، وهي حزب سياسي مرتبط يتبنى عمله الوزراء

ويتحرك بوسائل الدولة مدة الحملة الانتخابية.

والادارة العامة ولاسيما منها مصالح وزارة الداخلية

- وجهاز النيابة العامة بامكانياته الزجرية الواسعة.

التي فتحت الابواب لاعتقال عدد من مرشحينا. وعرقلت كثيراً من امكانياتنا الانسانية والنظرية. مدة الحملة الانتخابية الجارية اذ ذاك.

وقد تجاوزت دينامية القمع. هدف تحطيم الاتحاد الوطني في الانتخابات، وتشتيت اطاراته، لتمس هيئات وطنية اخرى لم تكن ترضى عنها الادارة، وأصبح مناضلوها و مرشحوها بدورهم - يستهدفون لتطرفات شاذة وأعمال عنيفة مضادة يستحيل عليهم معها ان يؤدوا واجباتهم الانتخابية

بشكل عادي .

وفي هذه الحالة بالضبط قرر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . والاتحاد المغربي للشغل ، وحزب الاستقلال كل بمحض تلقائيته ، وأستنادا على تجربته الخاصة ، وبدون اي اتفاق بين هذه الهيئات سابق ، قرروا سحب مرشحيهم نهائياً ، مقاطعة الانتخابات البلدية والقروية المذكورة . وقاطعت الجماهير الشعبية و الاستياء العام . واعلنت الادارة بعد ذلك ان جميع مرشحيها قد « انتخبوا » بدون معارض لمدة ست سنوات .

واليوم يجد المغرب نفسه على عتبة مدار جديد فيما يتعلق بحياته البلدية والقروية . ويريد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ان يعتقد ان صفحة من الماضي قد طويت ، ويجب ان تطوى . وانه على الحكومة الآن انه تمكن الجماهير الشعبية من ممارسة حق أساسي من حقوقها في انتخاب نواب عنها بحرية ، وباستقلال تام عن كل تدخل اداري .

ويرى الاتحاد الوطني ان المواطنين لن يتمكنوا من ممارسة هذا الحق إلا إذا تحققت ظروف للعمل سليمة . سواء فيما يتعلق بحرية الترشيح . وفيما يتعلق بوسائل وابعاد الحملة الانتخابية . التي يحدد القانون إطارها بمساواة بين المواطنين . او فيما يتعلق على الخطوط بمبدأ الحياة الاداري النزيه .

ان تحقيق ظروف العمل سليمة ، ستكون عاملاً أساسياً حاسما في اعادة الثقة لنفوس الناخبين قصد أداء واجبهم الانتخابي بحماس . واعادة هذه الثقة يقتضي ان تعد الحكومة فتح قوائم انتخابية للتسجيل من جديد .

بصفة طارئة في وجه الجماهير الغفيرة من المواطنين الذين لم يسجلوا أنفسهم في السابق كرد فعل نفسي بعد ما سبق ان أظهرته الادارة من تصرفات غير مقبولة، أثناء الحملة الانتخابية لسنة 1963 -

هو من الضروري في نظرنا ان تصدر الحكومة تعليماتها الواضحة منذ الآن بمنح اعوان الادارة المحليين من الاستمرار في الاتصال بأفراد للضغط عليهم في ترشيح أنفسهم في لائحة حكومية، بقطع النظر عن انتمائهم السياسي، فقد اتصلت الادارة فعلاً بجملة من مناضلينا تعرض عليهم ترشيح انفسهم في لائحة ادارية.

إن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يرى ان تدخلات من هذا النوع، كالتدخلات من وراء ستار الاتحاد الوطني او اية هيئة أخرى تحت نظر الادارة ستكون لها على سير الانتخابات المقبلة عواقب وخيمة. وستحطي موضوعياً نفس النتائج التي أعطتها أثناء سنة 1963 -

ويريد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ان يلفت النظر هنا بوجه خاص إلى البلبلة واللبس اللذين أوجدهما في قطاع كبير من الرأي العام المغربي في المدة الاخيرة فيما تسميه الحكومة منذ عدة اسابيع - بالاتحاد الشوري - ان المصلحة تقتضي أن ترفع الحكومة اللبس وتعلق بوضوح للرأي العام المغربي ان الغاية منه والوسائل المالية والادارية المخصصة التي وضعتها بأيدي، لا علاقة لها مطلقا بالانتخابات على عكس ما يروج الآن فيحدث اسوأ الأثر في نفوس الناخبين ويوقظ مخاوفهم -

وهناك نقطة اساسية أخرى ، تتعلق بممارسة الحريات العامة ولا سيما منها حرية التعبير والاجتماع الذين بدونهم لا يمكن أن تجرى انتخابات حرة ولا عملة عملية انتخابية محترمة .

لقد كرر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مساعيه لحمل الحكومة على مراجعة موقفها . لرفع الحجز على صحافته وتمكينه من حق التعبير الوطني في اصدار صحافة تعبر عن رأيه ، وتبين وجهة نظر إطاراته ومناضليه في الاحداث الوطنية الجارية .

ان نجاح بلادنا في تنظيم مثل باقي الاستحقاقات على اساس ديمقراطي سليم أمر تعتز به ، كما تعتز الآن كامة وأنت حارنا في معركة الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي يضطلع في المغرب بمهمة الكفاح الطلائعي الشاق بنزاهة وتجرد ، ليستخلص مسؤوليته على ضوء المصلحة الحقيقية للجماهير التي وضعت ثقتها فيه . وباعتبار وسائل العمل التي تتوفر بين يديه وفي الاتجاه الذي يفرضه الواجب الوطني .

# بيان من المكتب السياسي حول المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب

ان المكتب السياسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية :

- إذ يسجل المأزق الذي توغل فيه المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب بعد 5 أيام من المناورات الشكلية والتكتيكات الزائفة الخارجة على الإطار النقابي والتي تتميز كلها بمداها الخطير والعقيم في آن واحد.

- ويسجل أيضا موقف الأوساط الرجعية المغربية التي تسعى إلى استغلال قرار رفع جلسات المؤتمر الطلابي استغلالا يرمي إلى خلق جو مشحون من التفرقة وتشتيت العزائم في وسط الطلاب المغاربة.

وهو إذ يؤكد الأهمية الوطنية التي يكتسيها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كفريق طلائعي في البلاد وماله من مكانة ممتازة بين القوات الشعبية الأخرى.

- ويعتقد أن الظروف الخطيرة التي يمر بها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب لا تسمح للطلبة المناضلين في صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالتملص من مسؤولياتهم وان في إمكانهم كما أن عليهم كمؤتمرين أن يبرهنوا على ما لهم من قدرة التماسك وأن يعطوا الدليل على ما لهم من شجاعة ووعي حتى ينقذوا الاتحاد الوطني لطلبة المغرب من العواقب الوخيمة المترتبة عن العادات السيئة والوهولية وروح الحلقيات والحسابات السياسية الضاطئة وهي التي تسببت في الوضعية الراهنة.

أ - يذكر:
بأن عقيدة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية فيما يتصل بالنقابة تقوم على مبدأين أساسيين هما:
- استقلال النقابات عن الحكم و الأحزاب السياسية.
- الوحدة النقابية على الصعيد الوطني.

ب - يساندون بدون أي تحفظ أو تقنين الديمقراطية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب) وعليه:

1 - يجب أن تكون الممارسة الفعلية للديمقراطية مضمونة للطلبة.

2 - يجب أن تعتبر المواجهات التي تجري في الكواليس وأعمال السمسرة للربح الجارية بين الكتلات كأعمال مخالفة لمبدأ الديمقراطية و مجردة من كل صبغة الزامية بالنسبة للمؤتمر.

3 - إن الحظوظ متساوية بالنسبة لكل الطلاب الراغبين في تبوء مناصب القيادة أو المسؤولية وذلك عن طريق ممارسة الديمقراطية ممارسة عادية.

4 - وحتى تبقى المداولات محتفظة على طابعها الإيجابي وحتى لا تنقلب الديمقراطية إلى فوضى فانه يتعين أن تقدم كل الاقتراحات كتابة في الجلسة العامة للمؤتمر وأن تخضع للتصويت.

ج - ينبذ التعصب الحزبي:

1 - ذلك أن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب منظمة مستقلة عن الأحزاب السياسية وأن المقاييس المشروطة للارتقاء إلى مناصب القيادة أو المسؤولية هي الكفاءة والإخلاص

2 - وإن النزعات بين الأحزاب السياسية واختلافاتها في الآراء وبصفة عامة كل ما يتصل بولاءات بعضها

ببعض هي من اختصاص هيآت هذه الأحزاب لا غير وهي التي يرجع إليها أمر دراستها عن طريق أجهزتها المسؤولة لا بواسطة هيآت نقابية طلابية.

د- وفي نطاق روح الأخوة النضالية والزمالة فإن المكتب السياسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية يوجه نداء إلى طلابه المناضلين كي يحترموا هذه المبادىء السليمة الواضحة فقد افشال مناورات الرجعية وانقاد منظمتهم من الخراب.

الدار البيضاء في 8 غشت 1969